

## تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي الشركة المتحدة للطاقة ش.م.ع.ع

### تقرير عن تدقيق القوائم المالية

#### الرأي

لقد دققنا القوائم المالية لشركة المتحدة للطاقة ش.م.ع.ع ("الشركة") والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وقائمة الربح والخسارة والدخل الشامل الآخر، وقائمة التغيرات في حقوق ملكية المساهمين، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ، والإيضاحات، التي تشمل السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

في رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تُظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

#### أساس الرأي

لقد أنجزنا تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. يتضمن قسم مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الوارد في تقريرنا وصفاً مُستفيضاً لمسؤولياتنا بموجب تلك المعايير. نحن مؤسسة مستقلة عن الشركة وفقاً لميثاق أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (ميثاق أخلاقيات المحاسبين) وكذلك المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بعملية تدقيقنا للقوائم المالية في سلطنة عُمان، وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وميثاق أخلاقيات المحاسبين. وفي اعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً نستند إليه في إبداء رأينا.

#### عدم اليقين الجوهري المتعلق بمبدأ الاستمرارية

نودُّ لفت العناية إلى الإيضاح ٣ (ii) من القوائم المالية الذي يُبيِّن أنَّ اتفاقية شراء الطاقة والاتفاقية المُلحقة لمشروع التوسعة المُبرمة بين الشركة والشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ش.م.ع.ع. تنتهي في ١٩ مايو ٢٠٢٠. وتسعى الشركة حالياً على نحو حثيث إلى تمديد اتفاقية شراء الطاقة، وقد طلبت الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه من الشركة تقديم عطاياها لتوفير خدمات تكميلية فقط لوحدة المرحلة الثانية وتعليق العمل في وحدات المرحلة الأولى المقررة في ٢٠ فبراير ٢٠٢٠. كذلك، وطبقاً لما هو مُبيِّن في الإيضاح ٣ (ii) فإن هذه الأحداث أو الظروف، إلى جانب المسائل الأخرى الواردة في الإيضاح ١ و٢ من القوائم المالية، تُشير إلى وجود عدم يقين جوهري من شأنه أن يُلقي بظلال شك كبيرة حول قدرة الشركة على مواصلة عملياتها طبقاً لمبدأ الاستمرارية. ومع ذلك، فقد تمَّ إعداد هذه القوائم المالية بناءً على افتراض مبدأ الاستمرارية، نظراً لأنه يُتوقع، استناداً إلى الموازنات التي أعدتها الإدارة، أن تكون الشركة قادرة على مواصلة عملياتها وتلبية التزاماتها المالية في المستقبل المنظور. وليس هناك أي تعديل في رأينا فيما يتعلق بهذه المسألة.

#### مسائل التدقيق الرئيسية

إنَّ مسائل التدقيق الرئيسية تمثل تلك المسائل التي كانت، في حكمنا المهني، ذات أهمية أكثر في تدقيقنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تمَّ تناول هذه المسائل في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ونحن لا نُبدي رأياً منفصلاً حول هذه المسائل. إضافة إلى المسألة الواردة في قسم عدم اليقين الجوهري المتعلق بمبدأ الاستمرارية، فقد حدّدنا المسائل الواردة أدناه على أنها مسائل التدقيق الرئيسية التي سيتم تناولها في تقريرنا:

بي دي او ش م م هي شركة عمانية مسجلة محدودة المسؤولية، عضو في بي دي او الدواية المحدودة، شركة بريطانية محدودة المسؤولية بأضمان، وتشكل جزءاً من شبكة بي دي او الدولية للأعضاء المستقلين، بي دي او هي اسم العلامة التجارية لشبكة بي دي او الدولية وكل عضو من أعضاء بي دي او المستقلين.

رخصة المحاسبة و المراجعة ش م ع / 13/ 2015، رخصة الاستشارات المالية ش م / 69/ 2015. سجل تجاري رقم 1222681

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي  
الشركة المتحدة للطاقة ش.م.ع.ع (تابع)

مسائل التدقيق الرئيسية (تابع)

تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة

إن الإدارة في أي مؤسسة تمثل عادةً موقعاً فريداً لارتكاب عملية الغش بسبب قدرتها على التلاعب بشكل مباشر أو غير مباشر بالسجلات المحاسبية وإعداد قوائم مالية مُزورة من خلال تجاوز أنظمة الرقابة التي تبدو ظاهرياً أنها تعمل على نحو فعال. عند فحصنا لفلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل الذي تنتهجه، أخذنا في الاعتبار لخطر تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة وتصور الأطراف المكلفة بالحوكمة لاحتمال تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة أو غيره من التأثيرات غير الملائمة على عملية إعداد التقارير المالية. لذلك، فقد اعتبرنا أن تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة يمثل مسألة تدقيق رئيسية.

تضمنت إجراءاتنا اختبار الفصل بين المهام واختبار أنظمة الرقابة على عملية تصريح ومعالجة القيود اليومية، والتعديلات الأخرى على القوائم المالية، واختبار التعاملات الهامة التي تتم خارج سياق الأعمال العادية أو تبدو بشكل آخر أنها تعاملات غير عادية، ومراجعة أحكام الإدارة عند وضع التقديرات المحاسبية الهامة في القوائم المالية للسنة الحالية.

التراتب عرضية متعلقة بالدعوى القضائية

تتعلق الدعوى القضائية بمطالبة قانونية ضد الشركة أقامها مالك الأرض التي كانت تمر فوقها خطوط مرافق الربط والنقل. وقد تم إقامة الدعوى القضائية للمطالبة بمبلغ ٥١٣,٣٦٧ ريال عماني وأي مبالغ أخرى إلى حين إصدار المحكمة لحكمها. وكان هناك ثلاثة مُدعى عليهم في هذه الدعوى، وهم الشركة المتحدة للطاقة والشركة العمانية لنقل الكهرباء وشركة كهرباء مزون (بصفته مُدعى عليهم آخرين). ونظراً لوجود حالة عدم يقين كامنة فيما يتعلق بمآل الدعوى القضائية، فإنها تُعتبر مسألة تدقيق رئيسية.

تضمنت إجراءات تدقيقنا في هذا المجال، من بين إجراءات أخرى، ما يلي:

- طرح استفسارات على الإدارة والأطراف المكلفة بالحوكمة لمعرفة وجهات نظرهم حول هذه المسألة القانونية الهامة؛
- إصدار طلبات لتأكيد جميع الدعاوى القضائية الرئيسية المتعلقة من المحامين الخارجيين للشركة وقمنا بتقييم المراسلات المستلمة من المحامين الخارجيين عبر مقارنتها مع وجهات النظر التي أبدتها الإدارة والأطراف المكلفة بالحوكمة، ومدى توافقها مع الحقائق والمعلومات التي توصلنا إلى معرفتها أثناء عملنا؛ و
- تقييم المعلومات المتاحة لدى الشركة وتقييم أثر هذا الدليل على مدى ملاءمة الالتزامات العرضية فيما يتعلق بمعايير القياس في المعايير المحاسبية؛ و
- تقييم مدى ملاءمة الإفصاحات الكمية والنوعية للشركة بخصوص الالتزامات العرضية.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للشركة لسنة ٢٠١٩

تتحمل الأطراف المكلفة بالحوكمة وإدارة الشركة المسؤولية عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير حوكمة الشركات وتقرير مناقشة وتحليل الإدارة ولكنها لا تشمل القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات حولها.

**تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي  
الشركة المتحدة للطاقة ش.م.ع.ع (تابع)**

**المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للشركة لسنة ٢٠١٩ (تابع)**

إنّ رأينا حول القوائم المالية لا يشمل المعلومات أخرى، ونحن لا نقدم خلاصة من أي نوع بشأن أي ضمانات حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى والتحقق، أثناء قراءتنا، مما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متناسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعرفة التي حصلنا عليها في عملية التدقيق، أو تبدو بشكل آخر أنها تحتوي على أخطاء جوهريّة. وإنّ خلصنا، استنادا إلى العمل الذي أنجزناه، إلى أنّ هناك خطأ جوهرياً في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بذكر ذلك في تقريرنا. وليس لدينا ما نذكره في هذا الشأن.

**مسؤوليات الإدارة والأطراف المكلفة بالحوكمة عن القوائم المالية**

إنّ إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، ومتطلبات الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال والأحكام المنطبقة من قانون الشركات التجارية لسنة ٢٠١٩، وعن أنظمة الرقابة التي تعتبرها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على مواصلة عملياتها طبقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، بحسب الاقتضاء، عن المسائل المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية للمحاسبة ما لم تكن الإدارة تعتزم تصفية الشركة أو وقف العمليات، أو أنّه لا يوجد لديها بديل واقعي غير القيام بذلك.

تتحمل الأطراف المكلفة بالحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

**مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية**

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أي أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وعن إصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. علماً بأنّ التأكيد المعقول يمثل تأكيداً على مستوى عالٍ من الضمان، ولكنه لا يمثل ضماناً بأنّ عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ستمكن دائماً من كشف الأخطاء الجوهرية عند وجودها. حيث يمكن للأخطاء أن تنشأ عن الغش أو الخطأ، وهي تُعتبر جوهريّة إذا كان يُتوقع منها بشكل معقول أن تؤثر، فردياً أو كلياً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون استناداً إلى هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق التي نُجريها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نستخدم تقديرات مهنية ونمارس الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، مع الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً نستند إليه في إبداء رأينا. إنّ خطر عدم الكشف عن الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الغش هو أعلى من خطر عدم الكشف عن الأخطاء الناتجة عن الخطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المُتعمد أو التحريف أو تجاوز أنظمة الرقابة الداخلية.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي  
الشركة المتحدة للطاقة ش.م.ع.ع (تابع)

مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية (تابع)

- التوصل الى فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لأجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول نجاعة أنظمة الرقابة الداخلية للشركة.
  - تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات التابعة التي قامت بها الإدارة.
  - صياغة خلاصة حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية للمحاسبة، وما إذا كان هناك استنادا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، عدم يقين جوهري يتعلق بالأحداث أو الظروف ومن شأنه أن يلقي بظلال شك كبيرة حول قدرة الشركة على مواصلة عملياتها طبقا لمبدأ الإستمرارية. وإن خُصنا الى وجود عدم يقين جوهري، فنحن مطالبون بلفت العناية في تقرير تدقيقنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إن كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن خُلاصتنا تستند الى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير تدقيقنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تجعل الشركة تتوقف عن مواصلة عملياتها طبقا لمبدأ الاستمرارية.
  - تقييم العرض الشامل للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تُظهرُ التعاملات والأحداث الكامنة على نحو يُحقق العرض بطريقة عادلة.
- نحن نتواصل مع الأطراف المكلفة بالحوكمة فيما يتعلق بالنطاق المُخطط للتدقيق وتوقيته، ونتائج التدقيق الرئيسية، من ضمن مسائل أخرى، بما في ذلك أي نقص هام في الرقابة الداخلية تُحدده أثناء عملية تدقيقنا.
- كما نقدم إقراراً الى الأطراف المكلفة بالحوكمة بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية، وتُبلغها بكافة العلاقات والمسائل الأخرى التي يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا، وكذلك الضمانات ذات الصلة حيثما كان ذلك ينطبق.
- من ضمن المسائل التي تُبلغها الى الأطراف المكلفة بالحوكمة، فإننا نُحدد تلك المسائل التي كانت ذات أهمية أكثر في تدقيق القوائم المالية للفترة الحالية، وتمثل بالتالي مسائل تدقيق رئيسية. ونقدم وصفا لهذه المسائل في تقرير تدقيقها، وذلك ما لم يكن هناك قانون أو لائحة تمنع الإفصاح العلني عن هذه المسألة أو، في حالات نادرة للغاية، عندما نُقرر أن مسألة ما لا ينبغي أن تُدرج في تقريرنا نظرا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن الآثار السلبية المترتبة عن ذلك ستفوق فوائد المصلحة العامة لهذا الإفصاح.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

نُفيدُ بأن القوائم المالية للشركة كما في والسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ تُلبي، من كافة النواحي الجوهرية، متطلبات الإفصاح المعنية الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال والأحكام المُنطبقة من قانون الشركات التجارية لسنة ٢٠١٩.

  
بيبين كابور  
الشريك





مسقط  
٢٧ يناير ٢٠٢٠